

"الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر" تدعو حكومات دول مجلس التعاون لاتخاذ دور أكبر في حملة نشر المعرفة الرقمية لمكافحة البطالة بين المواطنين زيادة الكفاءة في تقنية المعلومات عامل أساسي في تعبئة القوى العاملة الوطنية في القطاع الخاص

21 نوفمبر 2007

دعت مؤسسة "الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر لمجلس التعاون الخليجي"، الجهة المعنية بالإدارة والإشراف على عمليات توفير التدريب والاختبار للحصول على "شهادة الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر" في منطقة الخليج، دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز برامجهم في مجال المعرفة الرقمية في إطار المساعي الجماعية لتوسيع وتحسين آفاق العمل لمواطني ومواطنات دول مجلس التعاون في القطاع الخاص.

وتأتي هذه الخطوة في ضوء الإحصاءات الأخيرة التي أشارت إلى أن تدفق العمالة الأجنبية يؤثر على إمكانية حصول المواطنين على عمل في القطاع الخاص. وعلى عكس مواطني دول المجلس الذين يعمل معظمهم في القطاع الحكومي، فإن غالبية الأجانب البالغ عددهم 12.5 مليون نسمة في المنطقة يشكلون نسبة 70% من مجمل القوى العاملة في القطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي. ويقدر بأن نسبة مواطني دولة الإمارات الذين يعملون في القطاع الخاص قد بقيت ثابتة على مستويات أقل من 2% منذ عام 1995.



وقال جميل عزو، المدير العام لمؤسسة "الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر لمجلس التعاون الخليجي": "لا يمكن لعدد الوظائف التي توفرها الحكومة مواكبة الأعداد المتزايدة من المواطنين الذين يلتحقون بشريحة القوى العاملة أو الباحثين عن عمل. ويجب اتخاذ المبادرات لتشجيع المواطنين على الانضمام إلى القطاع الخاص الذي يوفر آفاقاً جيدة على صعيد التطور المهني وفرص النمو. وفي هذا السياق، يجب على مواطني دول مجلس التعاون الخليجي اكتساب المهارات الأساسية اللازمة للعمل في القطاع الخاص".

وأضاف عزو: "ندرك بأن دول مجلس التعاون تبحث الآن عن مختلف الوسائل لعكس هذا الإتجاه وتحفيز المواطنين على الانضمام إلى القطاع الخاص. ويجب تنفيذ هذه المبادرات والتركيز على تزويد مواطني دول مجلس التعاون بالمعرفة والمهارات العالية المستوى التي ستساعدهم على تحقيق النجاح في القطاع الخاص. وبما أن المنطقة تتجه إلى مجتمع قائم على المعرفة، فإن التشجيع على اكتساب مهارات تقنية المعلومات يعتبر إحدى ركائز القوى العاملة المحلية الناجحة".

ومع تحول دول مجلس التعاون الخليجي إلى مراكز عالمية مميزة للأعمال التجارية والتكنولوجيا الحديثة، ارتفعت معها معايير المهارات اللازمة للقوى العاملة في المنطقة بشكل مواز. ويتطلب هذا معرفة أوسع لمختلف التقنيات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات، كما يحتم بذل المساعي المتكاملة بين صناعات السياسات والمؤسسات التعليمية والشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا وقطاع الأعمال لوضع خطة تنمية للإستفادة من الشريحة الواسعة من الأشخاص الموهوبين الذين ينتظرون فرصتهم المنشودة.

وقال عزو: "من المعروف أن القوى العاملة الماهرة ضرورية لتحقيق النمو الإقتصادي والإجتماعي. وتضطلع أنظمة التعليم والتدريب بدور هام في تعزيز تنمية المعرفة والمهارات اللازمة لتحقيق النجاح في سوق العمل. ويجب إدراج برامج المعرفة الرقمية في جميع مستويات النظام التعليمي وجميع مراحل تنمية الموارد البشرية للشركات لضمان مواكبة التطور وتلبية متطلبات سوق العمل. إننا سعداء بمبادرات الحكومات والمؤسسات الخاصة الرائدة والهيئات التعليمية المتخذة في مجال التعاون مع مؤسساتنا لتطبيق المعايير العالمية لبرامج "الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر" في كافة أنحاء المنطقة. ولقد لقينا الدعم الواسع من المؤسسات الحكومية والأكاديمية التي طالبت موظفيها وطلابها والراغبين في العمل لديها بضرورة حيازة شهادة "الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر"."

وأضاف عزو: "يسرنا ما يوفره برنامج "الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر" من تكافؤ فرص التعليم لكافة أفراد المجتمع. الأمر الذي يساعد على تغيير حياة العديد من الأشخاص نحو الأفضل من خلال تحالفنا الإستراتيجي مع العديد من المؤسسات الحكومية والخاصة.

In the news

وقد إحتفلنا مؤخراً ببلوغ عدد منتسبي البرنامج 7 ملايين على الصعيد العالمي، مما يؤكد على تنامي أهمية هذا البرنامج في كافة أنحاء العالم".